الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1999/2014)

د. يدو محمد – جامعة البليدة

أ/ بضياف صالح – المركز الجامعي بتيبازة

أ/ زوروت رضا – المركز الجامعي بتيبازة

الملخص:

من أجل ضمان التوزيع العادل لنتائج الصناعة بشكل يتناسب مع المساهمة الفعلية لأصحاب عوامل الإنتاج وهي تتعلق بالزيادة المستقرة المنتظمة للتغيرات الاقتصادية،شأنها في ذلك شأن النمو الاقتصادي يقتصر تأثيره ومظهره في معظم الأحيان على الجانب الكمي للواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي وغيرها، ولعل الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات والإجراءات المحفزة لاستثمار وتطوير الصناعة وقصد استهداف العديد من العناصر ومن بينها الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات.

وموضوع بحثنا يتناول الصناعة في الجزائر وسياساتها المطبقة وتداعيات ذلك على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، فهل كان هذا التأثير إيجابيا أم سلبيا، وعلى ضوء ذلك تم طرح التساؤل التالي:**ما هو واقع الصناعة في الجزائر ومأمولها ومدى تأثيرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات؟**.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، السياسة الصناعية، الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، الجزائر.

المنارة للاستشارات

مقدمة:

تعبر التنمية الصناعية عن سعي المجتمع الدائم للاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية،عن طريق تحويلها إلى منتجات أرقى تحقق أقصى قيمة مضافة ممكنة بأقل تكاليف اقتصادية اجتماعية،وهنا تلعب" السياسة"بمفهومها المجرد دورا مهما في هذا المجال باعتبارها" فن وتقنية و ممارسة لا تؤثر في الواقع إلا إذا استندت إلى هذا الواقع الموضوعي نفسه[(1)]

والجزائر من بين الدول التي اهتدت لتطبيق سياسة التصنيع قصد تحسين مردود الإنتاج ومكافحة إشكالية البطالة والرصيد السلبي للميزان التجاري خاصة خارج قطاع المحروقات، إلا أن هنالك جملة من الصعوبات والتحديات تواجهها، وعلى ضوء ذلك يمكن طرح جملة من الأسئلة ومنها:

- ما الفرق بين السياسة الصناعية والصناعة؟، ما مدى تحقق واقع الصناعة في الجزائر مع المأمول؟.
- ما هي انعكاسات سياسة التصنيع في الجزائر على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات؟.
- ما هي مختلف الصعوبات والنتائج المستخلصة من موضوع بحثنا؟.

فرضيات البحث: لإجابة عن الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية سننطلق من الفرضيات الموالية:

1 -تعرف الصناعة في الجزائر تحولات جد مهمة.
2 -السياسة الصناعية في الجزائر غير فعالة.
3 -تطور الصناعة في الجزائر محدود.
4 -انعكاسات الصناعة على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات سلبية.

أهداف البحث:إنطلاقا مما سبق ذكره فإننا نسعى في هذا البحث إلى التعريف على المحاور التالية:

- السياسة الصناعية ومراحلها في الجزائر.
- ماهية الصناعة من مفهوم إلى الأسس و الخصائص المميزة لها.
- الإحصائيات المدعمة للصناعة في الجزائر خلال الفترة من 1999م إلى 2014م.

المنارة للاستشارات

– انعكاسات تطور الصناعة في الجزائر على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في محاولة التعرف على واقع الصناعة في الجزائر ومدى تطبيقها للإصلاحات المنتهجة والتعرف على التحديات التي تواجه الصناعة والوقوف على تداعياتها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات.

حدود الدراسة: اقتصرت دراستنا على واقع الصناعة في الجزائر وآثارها المحتملة على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، فالحدود المكانية للدراسة مطبقة على دولة نامية ألا وهي الجزائر، أما الحدود الزمنية للدراسة فاختلفت حسب ما توفر لنا من معطيات وعلى العموم فتمتد الدراسة من سنة 1999م إلى غاية 2014م.

مصادر المعطيات: تم اللجوء لمختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للجزائر، إلى جانب الكتب، المداخلات، المقالات ، المجلات، مواقع الأنترنيت...إلخ.

منهجية الدراسة: لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المناهج التالية: التاريخي؛ الوصفي والتحليلي، فتم استخدام **المنهج التاريخي** في تبني سلسلة زمنية ماضية ممتدة من سنة 1999م إلى غاية سنة 2014م وترجمتها في شكل جداول وبيانات، أما **المنهج الوصفي** فأستخدم في ذكر الإطار العام للصناعة والميزان التجاري وإحصائياتهما، في حين استخدم **المنهج التحليلي** خاصة في الجانب التطبيقي بشكل بارز من خلال تحليل أرقام ومعطيات الإحصائيات والأشكال لتبسيط الرؤى وإظهار تداعيات التغيرات واستنتاج أهم النتائج، وقسمنا الدراسة للمحاور التالية:

المحور الأول: السياسة الصناعية في الجزائر

أولا/ المفهوم: تعتبر السياسة الصناعية مجموعة الإجراءات والقوانين ومختلف المراسيم التي تنتهجها الدولة في تسيير قطاع الصناعة خلال فترة زمنية محددة، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة حسب طبيعة الوضع القائم للدولة.

المنارة للاستشارات

ثانيا/ مراحل السياسة الصناعية في الجزائر: مرت السياسة الصناعية في الجزائر بمراحل متمثلة في:

1-السياسة الصناعية منذ الاستقلال الى منتصف الثمانينات:

برزت أول معالم السياسة الصناعية في الجزائر بعد الإستقلال من خلال ميثاق طرابلس 1962الذي وضع المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال الذي جاء فيه : "إن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من اجل فلاحة متطورة، على هذا الأساس من حت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب .و في هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة،ولا يجب على الدولة بأي ثمن أن تساهم في إيجاد قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية المحلية،كما هو الحال في بعض الدول،بل يجب أن تحد من تطورها بفضل إجراءات صارمة[(2)].

بنيت إستراتيجية التنمية في الجزائر على ثلاثة مفاهيم أساسية هي التصنيع، التوجه نحو الداخل والتكامل،وكانت هذه المفاهيم نتيجة للآثار السلبية التي كانت تعاني منها الجزائر من مظاهرها ما يلي:

- ✓ اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية،بفعل قلة الوسائل ا لمادية وضعف التراكم الرأسمالي(الاستثمار) من جهة،وارتفاع نسبة الزيادات السكانية من جهة ثانية.
- ✓ وجود اختلالا لهيكل الإنتاجي المتمثل أولا في ضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام،قياسا بنصيب الزراعة،وثانيا تركز كبير لليد العاملة في القطاع الزراعي،غير المندمج في اقتصاد المبادلة.
- ✓ اختلال هيكل التشغيل الذي يعتبر أحد مظاهر تشوه الاقتصاد الجزائري أنذاك.
- ✓ أحادية هيكل التجارة الخارجية المتمثلة في تصدير عدد محدود من الموارد والمنتجات.

لقد عرفت الجزائر في الفترة 1967-1970، حركة واسعة في إنشاء المؤسسات الصناعية الخاصة، فبعدما كان عددها حوالي 50 مؤسسة في بداية الاستقلال ، وصل هذا العدد إلى 200 مؤسسة في بداية السبعينيات ، تشتغل خاصة في فروع النسيج و الأحذية و الغذاء و الأثاث ،

المنارة للاستشارات

أي أن أهمها موجودة في فروع الاستهلاك النهائي، دون الإشارة الى ما اذا كانت هذه المؤسسات قد انشأت وفقا للقوانين وبالاعتماد الرسمي من طرف اللجان المكلفة بذلك لكن يظهر من خلال الاحصائيات الرسمية أن هذه المؤسسات لم تنشأ كلهاوفقا للقوانين ، وهذا راجع في الأساس الى الغموض السائد رغم أن القانون الثاني يعطي الضمانات الكافية للخواص المستثمرين في الفروع الانتاجية خاصة.

إن تطور المؤسسات الصناعية الخاصة حتى بداية الستينات بقي ذو اهمية ضعيفة مقارنة بالقطاع العام الصناعي ، فنجد أن المؤسسات الصناعية الخاصة المعتمدة من طرف اللجان الجهوية أو اللجنة الوطنية المنشاة لهذا الغرض والتي بلغ عددها 771 مشروعا بحجم إجمالي 641 مليون دينار جزائري للفترة (1967-1972) لا يشكل سوى 5 % من إجمالي الاستثمارات الصناعية للقطاع العام المبرمجة في المخطط الرباعي الأول، إذ اعتمدت السياسية الصناعية بعد الاستقلال على المبادئ التالية[3]:

- ✓ وقف النهج الرأسمالي للتنمية وتعويضه بالنهج الاشتراكي اعتمادا على التأميم.
- ✓ تبني التخطيط المركزي أداة لتحقيق ذلك.
- ✓ تنمية القطاع الصناعي المسير ذاتيا وليس فقط التوجيه والتحويل التدريجي للقطاع الصناعي الخاص بلإنشاء مؤسسات صناعية جديدة مملوكة للدولة.

وتمت حديد المعايير التي تحكم إنشاء هذه المؤسسات كالتالي:

أ-إنشاء مناصب شغل جديدة بما تسمح به مردودية هذه المؤسسات.

ب-تموين الاستهلاك المحلي.

2-السياسة الصناعية خلال الفترة 1985-1999

مع بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، والتي تجسدت من خلال المخططين الخماسيين الأول الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 1984 والثاني ما بين 1985و1989 م، حيث جسدت الإصلاحات في ظل استمرار النهج الاشتراكي وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فصدرت

المنارة للاستشارات

العديد من القوانين المتعلقة بالإستثمار(القانون المؤرخ في 1982/08/21) والقوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980) ، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 4أكتوبر 1988) ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الإنمائية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطور علاقتها معها اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق إصلاحات تحت إشرافها في ظل هذا صدر العديد من القوانين التي مهدت لتوجه الاقتصاد إلى الانفتاح وتجلى ذلك من خلال مجموعة من القوانين تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني، عملت الدولة على إحلال مصارف وطنية محل المصارف الأجنبية بعد انسحاب هذه الأخيرة من السوق الجزائرية بعد الاستقلال، وقد كانت هذه المصارف الوطنية تعمل وفقا للنظام الاقتصادي الحكومي الموجه في بادئ الأمر، لذلك فهي تعمل وفقا لخطط التنمية التي تعدها الدولة بعيدا عن التفكير في الاقتصادي الحر، وكانت البنوك الوطنية غداة أزمة النفط قد وصلت إلى مرحلة حرجة، مما استدعى شن حملة إصلاح عاجلة لتطوير القطاع المصرفي، حيث تزامن هذا الإصلاح مع إصلاحات أخرى خصت قطاع المؤسسات العمومية وهكذا، وأمام إشكالية تخلف المنظومة المصرفية اضطرت الجزائر إلى إصلاح نظامها المصرفي بدءا من سنة 1988، حيث كانت تهدف أساسا إلى تحديثه وجعله يستجيب للتغيرات والتحولات الوطنية والدولية[(4)].

ففي منتصف الثمانينات تأثرت بيئة الاستثمار في الجزائر بالعديد من المؤثرات داخلية وخارجية وكذلك سياسية واقتصادية واجتماعية فرضت على الحكومة إلى تبني نهج جديد ورسم سياسة صناعية جديدة والتي تتلخص فيما يلي:

- **مظاهر سياسية:**

إنالمتغيرالنوعيفيهورمالسلطةمعبدايةالثمانيناتمهدالطريقللدخولبسرعةفياقتصادالسوقبعدأحداثأكتوبر 1988والتي كانت بمثابة بداية انعدام الاستقرار الأمني للبلاد، فقد عمت حالة من الفوضى والخراب طال مجموعة كبيرة من المؤسسات الوطنية.

المنارة للاستشارات

- **مظاهر إجتماعية:** كانت الزيادة لسكانية التي عرفتها لجزائر بعد الاستقلال والتي يمكن إرجاعها إلى التطور الكمي و النوعي في مستوى المعيشة والتحسين مستوى الصحة و القضاء شبه الكلي على الأمراض المعدية، ضف إلى ذلك تحسن مستوى التعليم لدى الجزائريين كلها أسباب ساهمت في رفع الطلب الكلي والمتزايد على السلع والخدمات .
- **مظاهر اقتصادية:** سجلت مرحلة الثمانينات مرور الاقتصاد الوطني بظروف اقتصادية صعبة مما انعكس سلبا على أدائه،وذلك بفعل مؤثرات داخلية وخارجية الأولى راجعة إلى الموروث الثقيل للمرحلة الماضية بسبب النتائج الاختيارات التنموية السابقة،مما افرز عدة ظواهر شكلت ضغوطات،أما الثانية فراجعة للأوضاع الاقتصادية العالمية والهزات التي شهدها سوق المواد الأولية والطاقة،ويمكن ملاحظة تدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد على عدة مستويات كالآتي[5]:

–سجل سعر المحروقات ابتداءا من سنة 1985 انخفاضا ملموسا تواصلت نزعة الانخفاض هذه بعد أن بلغت ذروتها سنة 1986(أكثر من الثلث)،ونقف على خطورة الوضعية إذا علمنا أنا لمحروقات تشكل % 98 من صادرات الجزائر صاحب ذلك تدهور قيمة الدولار الأمريكي ما انعكس سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري، إذ تقلصت عائدات الجزائر بنسبة تقارب 40%سنة 1985 وكذلك انخفاض القدرة الشرائية للدينار الجزائري.

–وقد شهدت الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وتأثرت نسبة هامة منها سلبا، خاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وتحير الصرف وما رافقها من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وتزايد خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وكذا الكبيرة ، ثم صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 1993/10/05 والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين المحليين الخواص والأجانب والتقليص في أجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود وتسريع التحويلات وكذا تعزيز الضمانات[6].

المنارة للاستشارات

لم تقتصر الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة على الجانب الاستثماري ومؤسساتي فقط بل واكبتها إصلاحات شملت القطاع المصرفي والواقع أن البنوك الجزائرية كانت تعاني من وضع مالي جد صعب أفرزه سوء تسيير الديون الممنوحة للقطاع العام الذي كان آنذاك هش البنية التحتية (مختل هيكليا)، وقد كان لذلك آثارا سلبية عملية تمويل المشاريع الاستثمارية أضف إلى ذلك عامل ضعف تأقلم التشريع مع التحول نحو اقتصاد السوق،حيث عملت الحكومة على جعل المنظومة المصرفية أكثر انفتاحا من أجل السماح له بمواكبة التطورات والتطلعات الاستثمارية الجديدة فعمدت الحكومة الى تطهير البنوك الجزائرية وكذا خوصصة البعض منها.

جدول رقم(01): يوضح أهم التعليمات المصدرة في إطار الإصلاح البنكي خلا الفترة الممتدة من 1991إلى غاية 1998

التعليمة	تطبيقها	موضوعها
33-91	**1991**	قواعد ضبط وتنظيم السوق النقدي
01-92	**1992**	إنشاء مركزية الديون غير المسددة ومركزية المخاطر ومركزية استخدام الصكوك بدون رصيد
03-93	**1993**	الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية
08-93	**1993**	قابلية خضوع الشركات ذات رأس المال العمومي الكلي أو الجزئي للإفلاس
16-94	**1994**	أدوات تسيير السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك
74-94	**1995**	قواعد توزيع وتغطية المخاطر ونسب الملاءة
28-95	**1995**	التقنيات الجديدة لتدخل البنك المركزي في السوق النقدي
77-95	**1996**	إزالة تأطير الهامش المصرفي وتحرير التنافس بين البنوك
07-96	**1997**	إنشاء مركزية الميزانيات وإلزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق تعليماته
03-97	**1996**	شروط عمل غرفة المقاصة
04-97	**1998**	إنشاء نظام ضمان الودائع وتحديد آليات عمله وإلزام البنوك بالانخراط فيه

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على دراسة زعباط عبد الحميد، سحنون عقبة، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الحدي والعشرون، جوان 2012، ص18.

3- السياسة الصناعية في الجزائر خلال الفترة مابين 2000-2014

المنارة للاستشارات

أدت الإصلاحات التي خاضتها الجزائر خلال الفترة السابقة إلى التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، كما سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الشاملة، مما أفرز ظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة للنمو الاقتصادي.

وبداية من سنة 1997، تدخلت الدولة مباشرة لتسهيل الفعل الاستثماري وتشجيع المبادرة الخاصة، وذلك بإنشاء جهاز لدعم ومساعدة إنشاء المشروعات الصغيرة، ممثلا في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هذا الجهاز الذي عرف في تنظيمة إصلاحات معتبرة سنة 2003، كما تم في نفس السنة إعادة النظر في النظام القانوني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قصد تمكينه من تمويل المشاريع الصغيرة لفئة الأشخاص البطالين ما بين 35 و 50 سنة بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموجه للأسرة المنتجة.

وقد عرفت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحولات نوعية سببها صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها. جاء هذا القانون التوجيهي ليجد حلولا للعديد من الإشكالات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها تدعيم وترقية هذا النسيج من المؤسسات، إذ أن الهدف من وضع هذا القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة. حيث كان لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثر ايجابي، ف انطلاقا من سنة 2001 ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالإحصائيات تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12 ديسمبر 2001، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تطورا ملحوظا، حيث تم إحصاء أكثر من 737 606 مؤسسة،و التي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003 (949 207 مؤسسة)، و خلاف ذلك فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و

المنارة للاستشارات

المتوسطة العمومية انخفاض مسجل بـ 288 مؤسسة خلال 07 سنوات، أما المؤسسات الحرفية فقد ارتفع عددها من 79 850 مؤسسة خلال سنة 2003 ليصل إلى 085 162 في نهاية 2009 كما هو موضح في الجدول التالي[7]:

جدول رقم (02):تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة

2003 – 2010.

مؤسسات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
خاصة	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
عمومية	788	778	874	739	666	626	598	560
حرفية	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	-
المجموع	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

Source: Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011 , P07.

المنارة للاستشارات

شكل رقم (01):تطور عدد المؤسسات ص و م والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003-2010

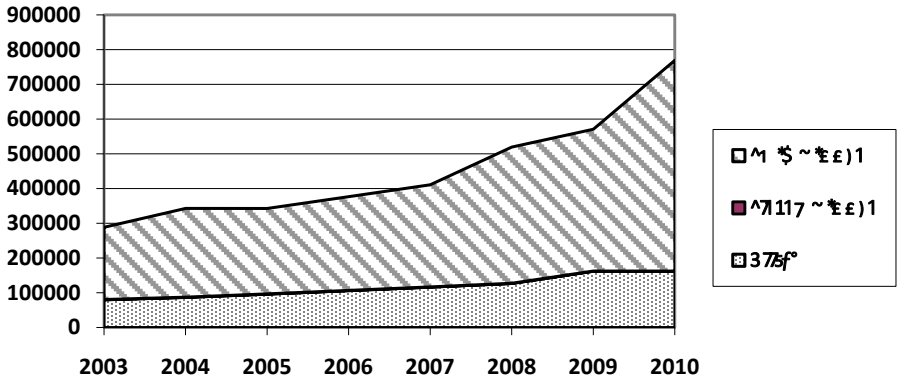

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول02

التعليق: من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في زيادة عدد مناصب العمل في الجزائر من خلال زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص وقطاع الحرفيين، بخلاف القطاع العام الذي سجل تناقص في عدد مناصب الشغل على طول الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى 2010، كنتيجة لخوصصة العديد من المؤسسات العمومية. و فيما يخص معدل البطالة في الجزائر فانه يبقى يسجل انخفاضا في السنوات الأخيرة، فقد بلغ 12.2 % و 11.3 % خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي [8] ، دفعت المشاكل التي تعاني منها منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمتها إشكالية التمويل بالوزارة الوصية إلى اعتماد آليات تمويل تتلاءم مع خصوصية هذا النوع من المؤسسات. فمع بداية سنة 2004 تم الإعلان عن إنشاء مؤسستين ماليتين للمساهمة في تسهيل الحصول على القروض البنكية وهي صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دج وصندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3.5 مليار دج. [9]

ف يعتبر المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤشرا علىوضعيتها. ففي الجزائر يميز هذا المحيط الكثير من المشاكل التي تؤخر نمو هذه المؤسسات. فبالإضافة للمحيط المالي

المنارة للاستشارات

الذي لا يتلاءم كثيرا مع خصوصية المؤسسات الصغيرة رو المتوسطة فإن المحيط الإداري يعتبر بطيئا بالنظر للعديد من الإجراءات المطلوبةسواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط. إن من أهم المشاكل التي تعاني منهاالمؤسسات مشكلة التمويل و صعوبة الحصول على القروض البنكية مما دفع بالوزارة الوصية إلى العمل على إحداث آليات مالية تتلاءم و خصوصية هذه المؤسسات، و بالرغممن أن البنوك العمومية ساهمت في سنة 2003 بتمويلات قدرها 555 مليار دج أي بنسبة 40,60% من مجموع التمويلات مقارنة بسنة 2001 حيث قدر المبلغ آنذاك ب 353 مليار دج أي ما يمثل 30,72 % من مجموع التمويلات.

تم الإعلان عن إنشاء مؤسستين ماليتين ستساهمان بلاشك في تسهيل الحصول على القروض البنكية و هي صندوق ضمان القروض الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دج و صندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3,5 مليار دج،إضافة إلى هذا و تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في القانون التوجيهي تم إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الجريدة الرسمية رقم 74 – م.ت رقم 02 – 373 المؤرخ في 2002/11/11) الذي انطلق فعليا منذ مارس 2004 و الذي سيساهم بدوره في التخفيف من حدة مشكل التمويل، و سعيا وراء تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحسين قدراتها التنافسية وتمكينها من مواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية الحاصلة، وفي ظل هيمنة التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكبرى في مختلف الأسواق العالمية، أعدت الوزارة الوصية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 ويهدف هذا البرنامج إلى : **(10)**

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع؛
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛

المنارة للاستشارات

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيقي ذكي وفعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق؛
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

وبذلك أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDI) لتتكفل بمتابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا احتضان بنك للمعطيات الاقتصادية، بالإضافة إلى إعداد دراسات اقتصادية ومتابعة وتنسيق نشاطات مراكز التسهيل ومشاتل (حاضنات) المؤسسات (Pépinières des entreprises)، وينتظر من هذا البرنامج تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات تنافسية وفعالية في سوق مفتوحة وإنشاء قيم مضافة جديدة ومنتصب شغل أكثر.

فباعتبار مسألة التمويل تمثل جوهر إشكالية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فقد اعتمدت مجموعة من التقنيات في مجال منح الائتمان المصرفي أهمها:

- القروض المستندية crédits documentaires كتقنية لتمويل التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا؛
- السماح بمنح قروض استغلال (قصيرة الأجل) وبالسحب على المكشوف Découverts؛
- قروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات.

ونص الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمارات في المادة 10-11 على أن الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي هي بحاجة إلى تنمية، وكذا الاستثمارات التي هي مهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة تستفيد من المزايا التالية:

المنارة للاستشارات

– الإعفاء مع دفع حقوق نقل الملكية ؛
– تكفل الدولة – كليا أو جزئيا – بمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمارات وذلك بعد تقييما من طرق الوكالة.

وكانت هذه الإجراءات تهدف إلى إحداث مرونة وتسهيل التعامل بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إمكانية اقتحام الأسواق الخارجية.

وللإشارة فإنه، يعتبر دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الدولية محفزا لإنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2006.

إن تصنيف الإستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة، يبرز بأن هنالك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات (من حيث العدد،المبلغ المالي،مناصب الشغل المستحدثة)بنسب (11%،62%و35%) على التوالي، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك بـ(18%، 9 %و34 %) وأخيرا قطاع الخدمات بـ(9%،13%و12%).

فمن حيث الفروع الصناعية، لاسيما الصناعة الغذائية، الكيمياء والبلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف صناعات النسيج و الجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء والزجاج.

إنجاز المشاريع الإستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2012 والتي بدورها أبرزت المعطيات التالية في شهر جوان 2013:

معطيات حول نتائج الملاحظة:

وجدنا مجموع إجابات (177 35 مشروع) النتائج التالية :

- ✓ 004 32 مشروع منجزأي نسبة 91 %من الكل.
- ✓ 580 2 مشروع لم يتم إنجازه أي نسبة 7%.
- ✓ 593 مشروع تم التخلي عنه أي نسبة 2%.

معطيات حول المنجزات الإجمالية :

- ✓ 004 32 مشروع منجز أي بنسبة 91% من الكل.

المنارة للاستشارات

- ✓ 2547 مليار دج أي حوالي 31.8 مليار دولار أمريكي.
- ✓ تم خلق حوالي 300 000 منصب شغل.

الأجنبية منها :

- ✓ 410 مشروع إستثماري أجنبي تم إنجازه.
- ✓ 803 مليار دج أي 3/1 من الإستثمارات المنجزة.
- ✓ 42 959 منصب شغل تم استحداثها للأجانب أي بنسبة 14%.

يأتي اختيار المستثمرين الأجانب عموما على القطاع الصناعي أولا (بنسبة 56%حسب العدد، 74 % حسب قيمة التمويل و 57% حسب مناصب الشغل المستحدثة) مقارنة مع مجموع قطاعات النشاط[11].

جدول رقم03: أهم المنتجات الصناعية التحويلية النسيج والجلود للفترة 2003 إلى 2011

المنتجات / السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أقمشة جاهزة من القطن (10^3متر خطي)	15 885,3	14 893,1	14 039,1	14 205,2	12 462,2	13 158,1	12 489,3	10 664,4	8 132,5
أقمشة جاهزة من الحرير (10^3متر خطي)	5 981,7	4 035,0	3 957,4	3 212,1	3 446,4	3 813,4	3 744,1	3 236,5	2 469,0
أقمشة جاهزة من الصوف (10^3متر خطي)	1 752,1	1 223,5	1 048,3	941,8	831,4	1 204,6	1 336,1	1 192,5	1 099,0
خيوط قطنية (10^3طن)	8,1	7,1	8,0	7,6	6,4	5,9	5,3	5,5	4,3
خيوط صوفية (10^3طن)	0,8	0,6	0,4	0,2	0,058	-	-	-	-
أغطية متنوعة (10^3وحدة)	1 641,2	1 640,9	1 824,9	1 433,8	925,8	524,5	838,1	663,8	527,2
قمصان (10^3وحدة)	426,7	367,5	277,8	74,5	92,3	166,0	152,4	136,7	154,9
ملابس العمل (10^3وحدة)	430,4	622,6	572,9	408,2	431,2	381,3	481,5	558,2	491,4
أحذية (10^3 زوج)	718,0	1 232,4	955,9	597,6	525,7	508,0	452,7	318,2	290,2
جلود ذات وجه ضأني معزي عنزي (10^3 ق^2)	12 425,3	11 016,0	8 335	7 518,9	7 293,1	8 118,9	7 067,2	6 816,5	5 914,8
جلود ذات وجه ضأني (10^3 ق^2)	119,0	403,6	159,6	70,5	102,1	110,7	98,4	126,3	112,9
الجلود الاصطناعية (10^3 م^2)	648,1	721,5	744,1	597,2	476,7	457,0	395,0	309,5	354,0

المنارة للاستشارات

المنتجات / السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النجارة العامة (103 م2)	550,9	382,1	366,2	143,3	130,1	161,6	112,0	101,0	143,6
فلين مركب أسود (103 م3)	7,1	19,3	11,3	8,7	10,4	12,4	9,5	7,3	6,1
ورق للطباعة والكتابة (103 طن)	2,8	2,4	1,1	0,1	0,0	-	-	-	-
ورق مقوى (103 طن) (1)	30,1	26,1	27,4	37,4	45,7	38,1	31,0	33,5	32,5
ورق مقوى وورق للتغليف (103 طن) (2)	14,9	19,2	17,5	14,5	12,2	8,8	4,5	4,5	5,3
ورق الحرير (رقيق) (103 طن)	1,9	1,2	0,6	0,013	0,0	-	-	-	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

التعليق: التطور الذي تشهده المنتجات الصناعية التحويلية في الجزائر يبقى محدود ويتأرجح بين الإرتفاع والتراجع من سنة إلى أخرى، وأغلب المنتجات تشهد تراجعا ملحوظا، ويعتبر قطاع النسيج والجلود مقارنة بقطاع الخشب والورق أحسن من حيث تطور الإنتاج في حين يعرف قطاع الخشب والورق تراجعا رهيبا، وتعود الأسباب لضعف مردودية العامل ومشكلة المواد الأولية والتسويق، و إرتفاع تكاليف الإنتاج وغيرها.

الصادرات:

- الجلود و الجلود الخام الكاملة : 3080 طن (2.27 مليون دولار)؛
- الأغطية: 40 طن (0.17 مليون دولار) ؛
- السجاد وأغطية الأرضيات من مواد نسيجية : 40 طن (0.15 مليون دولار).

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 - 2012 في مجال صناعة المنسوجات و الملابس ب 160 مشروع بمبلغ إستثماري قدر ب 10868 مليون دج، مما يوفر 5121 منصب شغل.

المنارة للاستشارات

المحورالثاني: الصناعة في الجزائر

أولا/ مفهوم الصناعة:

يقصد بالصناعة تلك الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلعة ذات مواصفات موحدة تؤدي إلى منتج ذو مواصفات واحدة أو منتج متنوع كما ترتبط الصناعة باكتشاف وإنتاج وتوفير مستلزمات الإنتاج والإنتاج الوسيط وكذا الإنتاج النهائي اللازم لتوفير احتياجات المجتمع لأغراض الاستهلاك المحلي ولأغراض التصدير، **فالصناعة** بمعناها الواسع تغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها، وجعلها أكثر ملاءمة لحاجات الإنسان ومتطلباته، وهناك أربعة أنواع رئيسية من الصناعات هي:

1 -الصناعات التحويلية :

وهي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تحويل شكل المادة الخام إلى شكل آخر مختلف تماماً من حيث الخصائص وطبيعة المادة الأصلية مثل صناعة الورق.

2 -الصناعات التحليلية :

وهي تلك الصناعات التي تعتمد على تحليل المادة الأصلية إلى مواد جديدة عن طريق التركيب الكيماوي أو التركيز أو الخلط بمواد أخرى وذلك مثل صناعة تكرير البترول.

3 -الصناعات الاستخراجية :

وهي تلك الصناعات المتعلقة باستخراج الخامات من باطن الأرض أو من على ظهرها وتشمل مراحل الكشف ثم الاستخراج ثم التركيز وفصل المواد الغريبة ومن أمثلتها استخراج الفحم من المناجم.

4 -الصناعات التجميعية :

وهي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تجميع أجزاء معينة لتكون منتجاً نهائياً.

وتبرز **أهمية الصناعة**: في كونها ترفع من مستوى معيشة الشعوب بما تدره من مال، وما توفره من رفاهية للإنسان بمقتنياتها المختلفة، وكذلك هي وسيلة مهمة لامتصاص الأيدي العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة والخدمات الأخرى. مع ما تساهم به الصناعة من تطوير للنشاطات الاقتصادية الأخرى، كالزراعة والتجارة، والنقل بما تقدمه من منتجات أساسية، كالأسمدة، والآلات الزراعية،

المنارة للاستشارات

ومواد الطاقة، ووسائل النقل الحديثة، ولكي تقوم الصناعة وتزدهر لابد لها من توافر عدد من المقومات أهمها :

- رأس المال.
- المواد الخام.
- القوى المحركة.
- الأيدي العاملة.
- الأسواق.
- وسائل النقل والمواصلات[12].

ثانيا/فروع الصناعة في الجزائر:

1/ الصيدلة: تشمل نشاطات فرع المواد الصيدلانية مجالات:

- التصنيع؛
- توضيب السلع؛
- بائعون بالجملة مستوردين؛
- موزعون بالجملة؛
- موزعون بالتجزئة (صيدليات و غيرها).

السوق الوطنية

إن السوق الوطنية للأدوية بالجزائر مُقيدة بنسبة صغيرة من قائمة الأدوية. من بين قائمة تشمل حوالي 1400 دواء، يغطي الإنتاج الوطني 310 (منها 60% دواء ضروري مثل المضادات الحيوية و الأدوية المشكلة من الهرمونات ...) أي حوالي 22% من هذه القائمة.وعلاوة على ذلك، بلغ مجموع واردات الجزائر منالأدوية1967 مليون دولار خلال العام 2011مقابل492,35 مليون دولار في عام 2001.

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 - 2012 في مجال الصناعة الصيدلانية ب 130 مشروع بمبلغ إستثماري يقدر ب 71478 مليون دج، وبعدد8802 مناصب شغل

المنارة للاستشارات

2-التعدين:يغطي مجال التعدين عدة نشاطات صناعية:

- استخراج المعادن غير الخالصة وتحويل أول (معدنة)؛
- إعادة رسكلة المعادن؛
- سباكة (مصهر الحديد و التكرير)؛
- صناعة المواد الخامة بواسطة آلات تصفيح المعادن؛
- تحويل المواد الخامة لمواد نصف مصنعة: صفائح رقيقة، أنابيب، قطع مُقولبة ....
- صناعة المواد المصنعة لمجال الصناعة و البناء و النقل.

إن مجال التعدين مُنسق حول ثلاث اختصاصات رئيسية:

- إنتاج الفولاذ؛
- إنتاج المعادن غير الحديدية و غير الثمينة كالألمنيوم؛
- إنتاج المعادن الثمينة.

السوق الوطنية :يُعتبر استهلاك الفولاذ الثابت القاطع في تقييم سوق المنتجات للقطاع الفرعي للتعدين و صناعة المعادن. إن استهلاك الفولاذ (استيراد و إنتاج محلي) في الجزائر مخصص أساسا لإنجاز:

- المشاريع الكبرى؛
- الأشغال العمومية؛
- تشييد بنايات صناعية و تجارية و سكنية.

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 - 2012 في مجال الصناعة الصيدلانية ب 835 مشروع، بمبلغ إستثماري قدر ب 301566مليون دج، وبعدد 55278 منصب شغل.

3- البلاستيك : يشمل القطاع الفرعي لصناعة المطاط و البلاستيك المؤسسات التي يتمثل نشاطها الرئيسي في صناعة المنتجات المعالجة وفقا لتقنيات تكنولوجية نذكر منها الأكثر تداولا في الجزائر فيما يخص البلاستيك القذف و القولبة عن طريق الحقن. ظهرت تقنيات جديدة تم تطبيقها في الجزائر (كالنفخ و الصقل و التمديد و الإرغاء و القولبة و التشكيل الحراري...)

المنارة للاستشارات

تُجمع نشاطات معالجة البلاستيك في نفس القطاع الفرعي لأن المميزات التقنية لهذين المكثفين مقاربة.

السوق الوطنية:

وفقا للمعطيات المتوفرة، يظل القطاع الفرعي في الجزائر غير متطور خاصة في مجال التعهد الصناعي من الباطن الذي يقتضي منتجات خاصة و/أو مُعدة مرفقة بمعايير (خاصة قطع غيار السيارات و مكونات أخرى صناعية). نسجل في نفس الوقت حوالي 300 متعهد من الباطن في قطاع السيارات يعملون مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية يندمجون بذلك في قطاع الميكانيك الذي يقدر رقم أعماله بـ 32 مليار دينار جزائري و يشمل 16000 منصب عمل. إن ثلثي المواد الأولية عموما مستوردة. يتم استيراد المواد المضافة كلية حيث يشكل سعرها قيمة معتبرة. يُقدر استهلاك المواد البلاستيكية بـ 1 مليون طن/سنة.

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 -2012 في مجال صناعة البلاستيك و المطاط ب 836 مشروع بمبلغ إستثماريحوالي 537226مليون دج، التي وضفت 32472 منصب شغل.

4- المنسوجات والملابس : قطاع المنسوجات والملابس متنوع وغير متجانس ، والذي يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة منها:

- إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات الصناعية مثل الخيوط الإصطناعية (الإكريليك ، البوليااميد...) أو الطبيعية (الصوف، الحرير...)
- النسيج؛
- التشطيب (الصباغة، الطباعة)؛
- صناعة الملابس الجاهزة (الأثاث والملابس).

السوق الوطنية:السوق الذي يبلغ حاليا نحو 2 مليار$، منها 10 ٪ عقدت من قبل الشركات المحلية

التوقعات:

المنارة للاستشارات

إن مخطط إعادة الهيكلة يتحسب زيادة في رقم أعمال هذا القطاع ب 38،5 مليار دينار إلى غاية 2014، عكس 26،4 مليار خلال 2009، بمعدل نمو سنوي قدره 10 ٪ و يريد تعبئة خلال المرحلة الأولى إستثمارات قدرها 8.2 مليار دينار لتطوير مرافق الإنتاج لبعض الشركات . **(13)**

المحور الثالث:أثر السياسة الصناعية على رصيد الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات

للسياسة الصناعية تأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية وحتى على الأعوان الاقتصاديين، ولعل ما يميزها خاصة على رصيد الميزان التجاري يعبر عن مؤشر لحالة الوضعية الإقتصادية التجارية للبلد ويأخذ أحد الوضعيات (الفائض، العجز، التوازن).

أولا/مفهوم رصيد الميزان التجاري يسمح بقياس القدرة التنافسية لبلد ما أمام منافسيها من الدول الأخرى وأيضا مدى محافظتها على حصتها في السوق وزيادتها في السوق المحلية وحتى الأسواق الخارجية**(14)**.

ثانيا/وضعية الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات

نتناول تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1999م-2014م) والذي يوضح لنا نوع الرصيد المحقق وأسباب تحقق هذا الرصيد، والجدول رقم(5)يوضح ذلك.

المنارة للاستشارات

الجدول رقم(5): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (1999م-2012م)

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	إجمالي الصادرات خ ق م	إجمالي الواردات خ ق م	رصيد الميزان التجاري خ ق م	رصيد الميزان التجاري الإجمالي
1999	1.35	16.01	-14.66	3.36
2000	1.88	16.55	-14.67	12.3
2001	2.32	16.27	-13.95	9.61
2002	2.59	18.57	-15.98	6.7
2003	2.8	21.08	-18.28	11.14
2004	3.51	28.01	-24.5	14.27
2005	4.73	33.1	-28.37	26.81
2006	6.13	34.64	-28.51	34.06
2007	7.63	41.75	-34.12	34.24
2008	10.02	59.04	-49.02	40.6
2009	8.51	58.99	-50.48	7.78
2010	9.14	57.78	-48.64	18.2
2011	9.44	67.14	-57.7	25.96
2012	9.03	68.6	59.57-	20.16
2013	8.49	79.30	-70.81	9.31
2014	2.314	20.743	-18.429	1.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية (1962م-2011م)**، التجارة الخارجية، نشرة 2013م، ص ص: 174-175.
- **التقارير السنوية**، بنك الجزائر، (2008م، 2012م)، (ص:63، ص:75/53).
- Bank of Algeria ,**Bulletin Statistique de la banqued'algerie (seriesretrospectives)**, Juin 2006, pp :72-73.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، جوان 2014، ص:15.

المنارة للاستشارات

التعليق:

من خلال الإحصائيات المتوفرة في الجدول رقم(5) نلاحظ أن الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات قد عرف عجزا خلال سنتي 1999م ب 14.66 مليار دولار نتيجة تطبيق الإجراءات وشروط صندوق النقد الدولي إلى جانب إشداد الأزمة الأمنية للبلاد مما دعم فكرة الاستيراد عن الإنتاج مع محدودية عدد ومردودية المصانعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعدها يشهد ارتفاعا متواصلا ففي سنة 2004م بلغ 24.5مليار$ أين تجاوز عتبة 50مليار$ سنة 2009م نتيجة إرتفاع الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية وانطلاق المخطط الخماسي وفي سنة 2012م يقترب من عتبة 60مليار$ نتيجة لمخلفات التنمية والبناء الذي شرعت فيه البلاد وانطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصادي فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ أمام العملات الدولية الرئيسية خاصة اليورو مما ترتب عليه ارتفاع أسعار الواردات.

الشكل رقم (2): يبين تمثيل بياني لتطور الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (1999م-2013م)

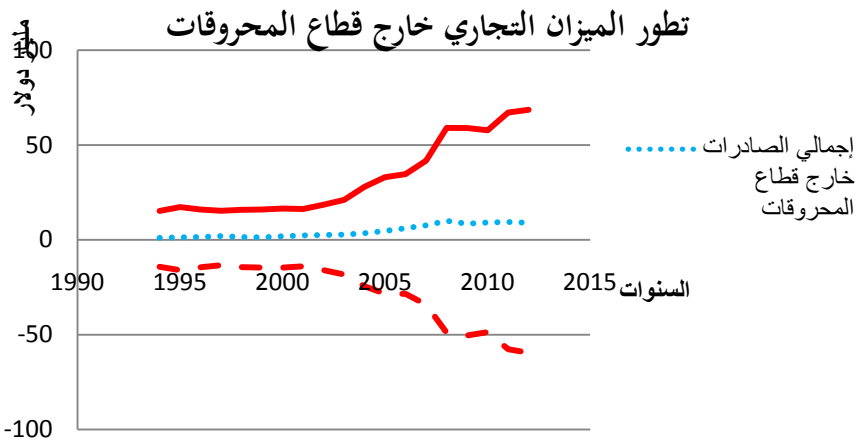

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (5).

المنارة للاستشارات

التعليق: نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق ما يلي:

- ✓ يقع منحنى إجمالي الواردات خارج قطاع المحروقات فوق منحنى إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات وتزداد معهما قيم الفوارق مع مرور الزمن؛
- ✓ يشهد منحنى رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات تراجعا كبيرا عبر مرور السنوات وبشكل مخيف بإعتبار أن الجزائر من الدول النامية وهي أصبحت تعتمد بشكل كبير على الواردات الأجنبية، إذ تضاعف العجز بأكثر من ستة أضعاف إنطاقا من سنة 1999م إلى غاية 2013م، أي من 14.66مليار$ إلى 70.81مليار$؛
- ✓ رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات يتجاوزعتبة 70.80مليار دولار سنة 2013م مما ينذر بخطر كبير على الكيان الاقتصادي للبلد نتيجة الإستيراد غير المدروس والتبذير الذي يعرف تقريبا كل القطاعات بما فيها القطاع الصناعي الذي تراجع أداؤه وتدنى مستويات مساهمته في التجارة الخارجية للبلد، بل ازداد استراد منتجات الصناعة من الخارج، أين عرف عجزا ب 18.41مليار دولار في الثلث الأول من سنة 2014م إرتفاع متواصلا وينبؤ بحدوث عجز مزمن لهذه السنة.

وعليه فإن السياسة الصناعية في الجزائر لم تساهم في تحسين رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات وإنما زادت

الجدول رقم 7: تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمال للفترة 2014/2001

الوحدة :مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2014
الناتج المحلي الاجمالي	4236	5059	7126	9281	9940	14231	15732	16188
معدل النمو%	3.3	6.9	5.1	3	1.4	2.4	3.9	3.6

المنارة للاستشارات

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على صالح صالحي،تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2014/2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 13 لسنة 2013، ص:21.

التعليق:من خلال تفحصنا لأرقام الجدول السابق يتبين لنا أرقام معدلات النمو للناتج الإجمالي الحقيقي محدودة وتتراوح في حدود 5%دليل على عدم إستجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب ومعالجة الإختلال الحاصل، هذه الأخيرة تضعف الجهود الإصلاحية للنهوض بالقصاع الصناعي وإنعاش فروعه المدعمة لمختلف القطاعات الأخرى.

الجدول رقم 7: التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2011/2001

الوحدة: 100 لسنة الأساس 1989م

السنوات / الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011
القطاع الصناعي	**85**	**87**	**93**	**90**	**92**	**90**
الصناعة خ ق م	**75**	**74**	**77**	**73**	**79**	**79**
الصناعات المعملية التحويلية	**66**	**63**	**59**	**52**	**54**	**50**

Source :ONC, Lactivité Industriélle 2001-2009, Statistique ECO N°70 ,9/2012,P22.

المنارة للاستشارات

الشكل رقم 3: التطور السنوي للمؤشر الإنتاجي الصناعي خلال الفترة 2001/2011

الوحدة: 100 لسنة الأساس 1989م

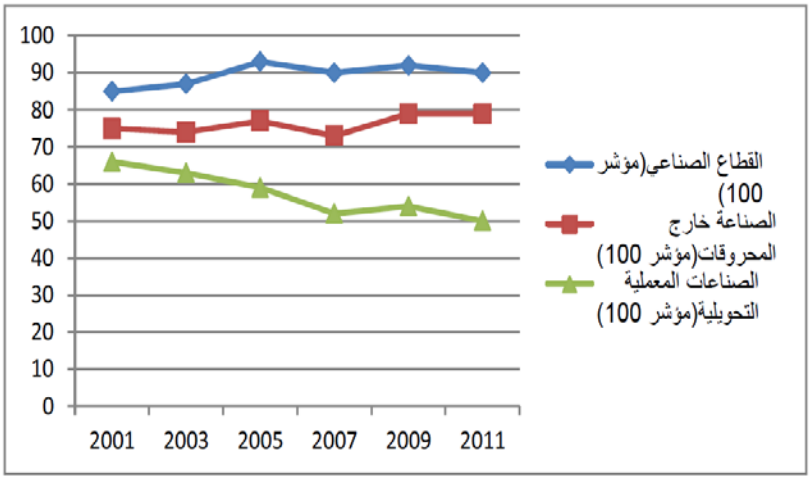

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم 7.

جدول رقم8: تطور متوسط الصناعة المعملية خلال الفترة (2001-2011)

الوحدة:%

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011
متوسط الصناعة المعملية	1-	3.5	4.5-	3-	1.6	1.2-

SOURCE :Bank of Algeria ; Evolution Economique et Monetaire en Algerie : Rapport 2005 et 2001.

التعليق: تبين الأرقام السابقة بأن متوسط الصناعة المعملية يراوح مكانه حول محدودية الآثار الإيجابية للإستثمارات العامة على تطور سواء الفروع أو الأنشطة التابعة لها، مما يدعم فكرة معدلات سلبية لغالبيتها، هذا ما يضعف تطورها وتوسع نشاطها وعدم إستحواذها على جزء من الأسواق العالمية من خلال تصدير الفوائض الإنتاجية المحتملة.

المنارة للاستشارات

الخاتمة:تقتصر سياسة الدولة في المجال الاقتصادي الصناعي على اتخاذ إجراءات ملموسة تطبق على الأمد القصير والمتوسط والطويل،خاصة في مجال الضرائب والرسوم المختلفة،القروض،الأسعار،والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام في إطار إستراتيجية اقتصادية صناعية بعيدة المدى،تأخذ في الاعتبار منجزات الماضي ومعطيات الحاضر واحتمالات المستقبل في مختلف المجالات الاقتصادية الصناعية خاصة،وعلى مختلف المستويات المحلية و الإقليمية و الدولية .

وإذا كانت السياسة الاقتصادية الصناعية تخضع لمقتضيات الحال وتتبدل أو تختلف باختلاف الأفراد و الحكومات المعنية به، ففي الجزائر تجلت لنا النتائج التالية:

- ✓ السياسة الصناعية المنتهجة ما تزال بعيدة المآل لتطبيقها بفعالية.
- ✓ العراقيل الإدارية والقانونية تكبح قيام الإستثمار الأجنبي وحتى المحلي.
- ✓ محدودية تأثير الإستثمارات العامة على النمو الاقتصادي وتصحيح الإختلالات وخاصة على القطاع الصناعي.
- ✓ تداعيات السياسة الصناعية في الجزائر ظهرت جليا على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات ومن بينها:

– اختلال يعبر عنه بعجز مزمن ودائم؛

– يشهد إرتفاع متواصلا للعجز وبقيم كبيرة أقصاها سنة 2012م بمبلغ يقارب 60مليار$؛

– يهدد كيان الإقتصاد للبلاد ويستنزف الاحتياطات من العملة الصعبة للبلد؛

– يضعف الوزن النسبي للتجارة الخارجية للبلد النامي كالجزائر؛

– ينبأ بعدم وجود توازن في الهيكل الإنتاجي للجزائر ومدى التحكم على الطلب المحلي وتوجيهه لما يخدم مصلحة البلاد والأفراد؛

– ضعف قدرة البلد على توفير فائض يعتمد عليه من السلع وغيرها والتي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي.

المنارة للاستشارات

– ضعف الجهاز الإنتاجي للبلد وانخفاض درجة تنوع النشاطات الاقتصادية وعدم اتساعها.

– ازدياد الاستخدام المحلي للمنتجات الأولية وغيرها نتيجة التوسع النسبي في استخدامها في المشاريع ولأغراض استهلاكية مرتبطة بزيادة معدل السكان والارتفاع النسبي في الدخول.

– عدم تطور وسائل الإنتاج وأساليبه وضعف خبرة الدولة وقدرتها الفنية فتمنح مستوى منخفض من الكفاءة الإنتاجية، أي أنها تنتج بكلفة عالية وبنوعية متدنية وبالتالي بأسعار أعلى.

التوصيات:

من خلال قيامنا بهذا البحث وما توصلنا به من نتائج يمكننا أن نقدم بعض التوصيات في معالجة الواقع الحالي للصناعة في الجزائر كما يلي:

- ضرورة الرجوع إلى سياسة الاعتماد على المناطق الصناعية من خلال اعادة هيكلتها وتأهيل نشاطها، ومن خلال انشاء مناطق صناعية أخرى بطرق عصرية تواكب التطور التكنولوجي الحالي وتلبي احتياجات السوق في نفس الوقت.
- إصلاح نموذج التسيير الموسوم بكونه الحلقة الأضعف في الهيكل الاقتصادي الجزائري العام، وتوخي استراتيجية تسيير مغايرة من شأنها إزالة الأسباب والعوامل التي أدت إلى عجز هذه المؤسسات، بدل الذهاب مباشرة إلى تصفية ديون المجموعات الصناعية كأنّ شيئا لم يكن.
- حتمية تحرير الأملاك الشاغرة، وتثمين العقارات الصناعية لتفعيل الاستثمارات الخاصة وترقيتها، وذلك يمر حتما عبر إلغاء الاحتكار على تسيير الأملاك وتوسيع صيغ المنح بالإمتياز على الأملاك العامة، وربط ذلك بغائية اقتصادية منتجة من خلال إخضاع اللجوء إلى ترخيص إجراء البيع بالتراضي في حالات استثنائية إلى قيمة مضافة للاقتصاد المحلي، بجانب تثمين الأملاك الخاصة وفق قواعد السوق عن طريق التنافس الحر والشفاف.
- العمل على التطبيق الفعلي للقوانين والقرارات المحفزة على الإستثمار الصناعي سواء المحلي أو الأجنبي.

المنارة للاستشارات

قائمة المراجع:

1. Bank of Algeria ,Bulletin Statistique de la banqued'algerie (seriesretrospectives), Juin 2006.
2. BENAOUDA HAMEL , Système productif Algérien et indépendance nationale , OPU algerie1983,TOME 1.
3. http//www.unica-na.Org/cie2008documents/samia.ppt
4. http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie,le10/09/2014,à14h21.
5. Martine peyrard Moulard, les paiements internationaux, Edition marketing S .A .paris , France, 1996.
6. ONC,LactivitéIndustriélle 2001-2009, Statistique ECO N°70 ,9/2012,P22.
7. ParkinM.,Bade R., Carmichael B. "Introduction à la macroéconomie moderne" ,ERPI, 3e édition, Québec.
8. Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011 .
9. SOURCE :Bank of Algeria ; Evolution Economique et Monetaire en Algerie : Rapport 2005 et 2001.

10. الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمارات في المادة 10-11.
11. بوخالفة خمنو، ندوة حول تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودروس من تنظيم البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 6-7 جويلية 2005.
12. التقرير السنوي، بنك الجزائر، 2012م.
13. التقرير السنوي، بنك الجزائر،2008م.
14. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، التجارة الخارجية، نشرة 2013م.

المنارة للاستشارات

15.زعباط عبد الحميد، سحنون عقبة، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الحدي والعشرون، جوان 2012.

16.صالح صالحي، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2014/2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13 لسنة 2013.

17.قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر – بسكرة،جويلية 2005.

المنارة للاستشارات